التشاركية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة في دور المواطن الجزائري.

د. بن مرزوق عنترة أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

سي حمدي عبد المومن باحث دكتوراه تخصص حوكمة وتنمية بجامعة محمد بوضياف –المسيلة.

مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية عملية مجتمعية متكاملة الأبعاد ومتعددة المستويات، تهدف لمعالجة التخلف التنموي الذي تعاني منه مختلف الدول وتستهدف الارتقاء بالمجتمع سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، وبمشاركة جميع المواطنين الذين يمثلون وسيلة التنمية وغايتها الأساسية، ولذلك كان موضوع التشاركية في تحقيق التنمية المحلية من المواضيع الهامة التي حظيت باهتمام العديد من الدول سواء على مستوى السياسات الحكومية أو على مستوى الأبحاث والدراسات الأكاديمية.

والجزائر إحدى هذه الدول التي اهتمت اهتماما كبيرا بمسألة التنمية المحلية في سياساتها الحكومية، باعتبارها المدخل الأساسي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، ويتجلى ذلك من خلال اعتمادها على مبدأ اللامركزية الإدارية وانتهاجها للعديد من الإصلاحات القانونية لجماعاتها المحلية التي هدفت إلى توسيع الاستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل، وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير وتسيير شؤونهم المحلية.

فقد اعتبر القانون البلدي رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 من خلال المادة (2) والمادة (103) أن البلدية تشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[1] إلا أن هذا الأخير وبحكم طبيعة الثقافة المنتشرة في المجتمع المحلي الجزائري يفتقد لتلك الروح التشاركية التنموية التي تحتم عليه أن يساهم بشكل أو بآخر وبما يكفله القانون في تسيير شؤون المحلية.

ومما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:رغم أن القانون الجزائري يعتبر المواطن شريكا استراتيجيا في تحقيق التنمية المحلية إلا أن الواقع يثبت أن هذا الأخير في عزوف تام عن أداء هذا الدور، فما هي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا العزوف؟وكيف السبيل إلى معالجة هذا الخلل؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول التطرق للعنصرين التاليين:

1- عوامل عدم اهتمام المواطن الجزائري بالمشاركة في التنمية المحلية.

2- آليات تفعيل مشاركة المواطن الجزائري في تحقيق التنمية المحلية.

خاتمة.

1- عوامل عدم اهتمام المواطن الجزائري بالمشاركة في التنمية المحلية:

أكد المشرع الجزائري في المادة 11 من قانون البلدية رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 "

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011، ص ص 7، 17.

أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطه السنوي أما المواطنين". وأضاف في المادة 12 من نفس القانون " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وفي المادة 14 منه كذلك أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته..."[1]

كما أن مشاركة المواطنين في بعض الأحيان لا تتوقف على المجالس الشعبية فقط بل تتعداها إلى المشاركة في العديد من القضايا الأخرى، فقد نصت المادة 15 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحته بتدابير مثل: اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار، وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.[2]

ورغم أن المنظومة القانونية الجزائرية تؤكد وتشجع على ضرورة مشاركة المواطن في تسيير شؤونه العامة إلا أن الواقع يشهد عزوفه عن المشاركة في ذلك. ويظهر ذلك سواء في غيابه الفعلي عن المشاركة في التسيير وحضور الاجتماعات بشكل دوري ومنتظم، أو في عدم اهتمامه بتنمية وتطوير الحياة العامة في المجتمع المحلي.

وإذا كانت قنوات المجتمع المدني تمثل أحد الآليات الرئيسية لتعزيز مشاركة المواطن محليا، باعتبارها وسيلة قانونية تسمح له بالدفاع عن مصالحه وتحسين ظروفه المعيشية فإن عقبات غياب ثقافة المواطنة وثقافة الانخراط في تنظيمات المجتمع المدني، وغياب ثقافة القيام بعمل تطوعي منظم حال دون تحقيق مشاركة فعالة له.[3]

ليبقى الحديث عن مشاركة المواطن على المستوى المحلي لا يتعدى أن يكون مجرد حديث عن مشاركة محدودة في اختيار ممثليه في الانتخابات المحلية، والتي في العديد من الحالات لا تكون بسبب الاهتمام بالشأن المحلي العام، بقدر ماهي اهتمام بتحقيق مصالح شخصية أو جهوية ضيقة.

فماهي أسباب هذا العزوف عن المشاركة في التنمية المحلية؟

رغم اختلاف العديد من الباحثين في تحديد الأسباب التي تقف عائقا أمام مشاركة المواطن الجزائري في التنمية المحلية، إلا أنه يمكن إجمالها في العوامل التالية:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 11- 10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية**، مرجع نفسه، ص08.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العدل، **قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق20 فبراير سنة 2006**، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006، ص 8.

[3]- سليماني السعيد،" الخدمة العمومية المحلية بين النص والواقع"، أشغال اليوم الدراسي حول الخدمة العمومية: واقع وافاق، المنعقد في جامعة جيجل، 2015، ص 10.

أ- عوامل مرتبطة بالأفراد المحليين:

من أهم هذه العوامل التي حالت دون مساهمة الفرد المحلي في النهوض بمستوى التنمية المحلية مايلي:[1]

- ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليين.

- نقص الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الأفراد المحليين، " فالوعي هو المعرفة والإدراك والتنبه والفهم للنفس والعالم الخارجي وللانتماء الاجتماعي، فهو عملية إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية وللبيئة المحيطة به باعتباره عضوًا في الجماعة، وتتعدد أنماط الوعي حسب المجال المطروح فيه وما يهمنا هنا هو وعي المواطن المحلي بمختلف محددات التنمية المحلية والمشاركة في تحقيقها والإيمان بالقضايا المحلية التنموية".[2]

- مرور المشارك بخبرة سيئة أثناء المشاركة في أحد المشاريع التنموية المحلية.

- الأنانية واللامبالاة في التعامل لدى بعض الأفراد مما يولد العزوف عن المساهمة في تفعيل المشاريع التنموية.

- انشغال الأفراد بأمور الحياة اليومية مما يصرفهم كثيرا عن المشاركة بانتظام.

- شعور الفرد بالاغتراب، أي إحساس الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يشعران به ولا يعنيهما أمره، ومن ثم يفقد الدافع للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية.

- تعود الأفراد على الاتكال على الدولة، نتيجة الاحتكار السابق للدولة لمختلف مراحل التنمية المحلية، وللطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

ب- عوامل متعلقة بالقيادات المحلية:

تعتبر نوعية القيادة المحلية الجزائرية أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في عزوف المواطنين عن المشاركة في التنمية المحلية، ويظهر ذلك من خلال:[3]

- توتر العلاقة بين القيادات المحلية والأفراد، مما يفقدها القدرة على إقناعهم وتوجيههم لمشاركة فعالة في مشروعات التنمية المحلية في المجتمع.
- عدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين وحثهم أو تجنيديهم للمشاركة بفاعلية في إنجاح التنمية المحلية في المجتمع.
- عدم تنفيذ القيادات المحلية لوعودها، مما يزيد في عدم ثقة الأفراد المحليين فيها وتجاهل كل مبادرة تقوم بها.
- اهتمام القيادات المحلية بتحقيق مصالحها أكثر من اهتمامها بالمصلحة العامة لأفراد المحليين.

ج- عوامل تتعلق بطبيعة المشاريع التنموية:يمكن تحديدها في النقاط التالية:[4]

- عدم ملاءمة المشاريع التنموية لميول واحتياجات بعض فئات المجتمع مثل الشباب وكبار السن مما يؤدي إلى عدم تجاوبهم مع هذه المشاريع.
- عدم إشراك الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة والتنفيذ وانتهاء

[1]- محمد خشمون، مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على المجالس بلديات ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص 129.

[2]- نعيمي مليكة، بوحزام نوال، "القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي- دراسة ميدانية على تمثلات شباب مدينة معسكر"، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، الصادرة عن جامعة الوادي العدد السادس، أفريل 2014، ص 78.

[3]- محمد خشمون، مرجع سابق الذكر، ص 129.

[4]- محمد خشمون، المرجع نفسه، ص 128.

بمرحلة المتابعة والتقويم، مما يزيد من عدم الاكتراث والعزوف عن المشاركة.

- بُعد بعض المشاريع التنموية عن المناطق السكنية، وسوء الخدمة المقدمة من قبلها يجعلها خارج دائرة اهتمام المواطن (مثل محلات الرئيس التي تم إنجازها بعيدا عن الأحياء السكنية في العديد من البلديات).

وأمام الانعكاسات السلبية الكبيرة لهذه العوامل التي ساهمت في غياب المواطن الجزائري عن المشاركة في تحقيق التنمية على مستوى المجتمع المحلي كان لابد لنا من البحث عن آليات فعالة يمكن من خلالها معالجة أزمة العزوف التنموي للمواطن الجزائري وجعله أكثر مشاركة في تحقيق التنمية المحلية. وهذا ما سنتناوله في العنصر التالي.

3- آليات تفعيل مشاركة المواطن الجزائري في تحقيق التنمية المحلية:

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام2013، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،أنه لن تحقق مسارات التنمية على الصعيد الوطني والمحلي النتائج المنشودة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في ذلك، من خلال تمكينهم من التطلع إلى المزيد من الفرص الاقتصادية، والسماح بمساهمتهم في الأحداث والإجراءات التي تؤثر في حياتهم[1]، وفي عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي أو الوطني.

ولتحقيق ذلك كان لا بد من خلق قنوات مناسبة للمشاركة من أجل التعبير عن المطالب والتطلعات بما يخلق قناعات لدى المواطنين يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي، ويساهمون في صناعة القرار بالتساوي.[2]

والمشاركة كما عرفها الأستاذ هربرت ماكلوسي هي تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.[3]

وقد حدد الأستاذ كارل دوتش ثلاث مستويات للمشاركة على المستوى الفردي:[4]

أ- يمثل المستوى الأول أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنموية في المجتمع، وحدد ستة شروط رأى أن توافر ثلاثة منها في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة:

- العضوية في منظمة سياسية ما.
- التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح للانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منتظم.
- المساهمة في الحملات الانتخابية.
- مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة.
- الحديث عن السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالمتنوع**، (مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، 2013، ص 6.

[2]- حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي- الجزائر نموذجا-"، **مجلة المفكر**، الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2012، ص 99.

[3]- مولود زايد الطبيب، **علم الإجتماع السياسي**، ط1، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007، ص ص 86، 87.

[4]- محمد خشمون، المرجع السابق الذكر، ص 123.

ب- المستوى الثاني: يشمل المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا تهمهم بصفتهم أفراد من المجتمع يشاركون فيه برأيهم وأصواتهم الانتخابية.

ج- المستوى الثالث والأخير، يشمل أولئك الذين يساهمون ويشاركون بشكل موسمي متقطع أو بشكل اضطراري في أوقات الأزمات والكوارث وعندما يشعرون أن مصالحهم مهددة.[1]

وبالنظر إلى الواقع الجزائري نجد أن أغلبية المواطنين وخاصة الشباب منهم لا يحبذون الانخراط في التنظيمات السياسة، ويمتنعون تماما ولا يفكرون في التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح ما للانتخابات العامة، أو المساهمة في الحملات الانتخابية التي تشهد في الكثير من الأحيان تصرفات اجتماعية عنيفة من قبل المواطنين كتخريب كل ما له علاقة بالانتخابات أو تمزيق صور المرشحين وغيرها. وانطلاقا من نظرية عالم النفس بيركوفيتز المسماة "الكبت/العدوان" يرى المفكر تيد غور أن هذا الكبت ينجم عند شعور المواطن بفرق سلبي بين الخيرات التي يشعر المواطن بأن من المسموح له أن يطمع بها والخيرات التي لا يستطيع فعلا الحصول عليها، وإذا كان هناك إدراك بأن هذه المسافة بعيدة جدا، ولم يكن باستطاعة الفرد بلوغ إشباعات تعويضية من نوع آخر، وكان هناك عدد قليل من الفرص التي يقدمها إليه المجتمع لتحقيق رغباته، فإن الشروط تكون حينئذ قد تجمعت لوجود حد أقصى من الحقد".[2] وهذا ما نستشفه من خلال ما تعيشه العديد من الجماعات المحلية في بعض الأحيان من احتجاجات وغلق للمقرات.

وأمام هذا الواقع الذي يعبر عن عزوف الجزائري عن المشاركة في تسيير الشأن التنموي على المستوى المحلي باعتباره أحد المستويات الأكثر قربا من المواطن، والأكثر ارتباطا به، فقد اهتمت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط إلى إقامة إدارة محلية قوية، فعالة وقادرة على تلبية وتحقيق رغبات وأهداف المجتمع المحلي دون الرجوع إلى أموال الخزينة العمومية، وهذا يحتاج إلى ضرورة التوجه نحو الحوكمة المحلية التي تركز على مساهمة مختلف الفواعل المجتمعية: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمواطن الذي يمثل جوهر العملية التشاركية.

وتفعيل مشاركة المواطن في تحقيق التنمية المحلية يحتاج إلى مجموعة من الآليات التي يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:[3]

- إن المواطن هو الفاعل الرئيسي في عملية التنمية المحلية، ذلك أنها لا تكون إلا به ولا تتحقق إلا له فهو الهدف والوسيلة، ولذلك وجب إشراك المواطنين المحليين من خلال العمل على تعبئة المواطنين المحليين في حقل التنمية المحلية وخلق الوعي المحلي بأهمية المشاركة سواء من خلال إقامة مشاريع تطوعية تضامنية، أو من خلال الانخراط في الحركات الجمعوية الموجودة على المستوى المحلي والتي تهتم بقضايا التنمية.

- تشجيع مشاركة المواطنين في ترقية الاستثمار المحلي وضمان بقائهم في المناطق الريفية والنائية، وهذا يتطلب توفير الأمن وجميع المرافق الضرورية بغية تعزيز التنمية الفلاحية والحيوانية وتقليص معدل النزوح والهجرة نحو المدن.

- العمل على إخراج المجتمعات المحلية من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة الوطنية، ولتساهم في

---

[1]- محمد خشمون، نفس المرجع، ص 124.

[2]- فيليب برو، **علم الإجتماع السياسي**، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص ص 345، 346.

[3]- عنترة بن مرزوق، نحو بناء **مقاربة إصلاحية لتفعيل دور الإدارة المحلية في الجزائر**، ندوة علمية موسومة بالتشاركية بين الوحدات المحلية ورهان التنمية المحلية بين الواقع والمنشود، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 6 ماي 2014، ص ص 6-8.

تقدم البلاد، فالتنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.[1] أو هي تلك العملية التي يشترك فيها الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع.[2] وهذا يتطلب ضرورة نشر الوعي لدى المواطن المحلي سواء عن طريق المساجد والمدارس، والمؤسسات العلمية والإعلام، إضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني...إلخ

- تفعيل سياسة مكافحة الفساد على المستوى المحلي من خلال بناء إطار تشريعي وقانوني وإتاحة آليات الإفصاح عن الممتلكات وتطبيق سياسة "من أين لك هذا "؟بالإضافة إلى إرساء الشفافية في التعامل مع المواطنين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، وإعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر.

- تمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتطبيق مفهوم المواطنة، فحتى تكون وطنيا لا بد أن تكون مواطنا، تتمتع بكافة حقوقك في الحصول على الخدمات والمشاركة في صنع القرارات.

والمواطن هو من ينتمي وينتسب لوطن ما في ضوء مجموعة من الحقوق والواجبات التي تكفل قيام علاقة تبادلية بين الفرد والدولة في جو من العدالة والمساواة والحرية.[3]

ويعتبر العديد من الباحثين والأكاديميين أن المواطنة تمثل إحدى مرتكزات الديمقراطية الحديثة، فقد ذهب الأستاذ دومنيك شنابر إلى القول: " أن المواطنة مبدأ ديمقراطي موحد وضروري في كل المجتمعات الحديثة."[4] وهي تشمل مجموعة من الممارسات المواطنيَة، وبالتحديد المشاركة في الحياة العامة للمدينة (مواطن محلي) وللوطن عمومًا، هذه المشاركة قد تأخذ أشكال " اتفاقية – تعاقدية " مثل المشاركة في الانتخابات التي تنظمها الحكومات، أو غير اتفاقية تحصل في إطار مبادرات جماعية مستقلة، أو الانتماء إلى رابطات ذات طابع محلي – اجتماعي يمارس من خلاله المواطن المحلي أدوارا عديدة ومعينة، أو اجتماعي مهني أو حتى دولي، تسعى هذه الممارسات النشطة للمشاركة في الحياة العامة وفي مبادرات المواطنين " مواطنة تحتية ".[5]

- تحديد مواصفات للترشح في الانتخابات المحلية، وذلك بالعمل على ضرورة أن يتوفر في المترشحين لعضوية المجالس المنتخبة مستوى تعليمي معين، إذ أنه من المؤسف أن نجد في القرن 21 في

---

[1]- عبد الرحمان محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، **مجلة الباحث**، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد الثالث عشر، 2013، ص 116.

[2]- غربي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، الصادرة عن المركز الجامعي يحي فارس - المدية العدد الرابع، أكتوبر 2010، ص 5.

[3]- شايب محمد الأمين،" **التواصل الأسري ودوره في تنمية وترسيخ قيم المواطنة"، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 9، 10 أفريل 2013، ص 6.

[4]- سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)**، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،2011، ص ص 9-12.

[5]- سيدي محمد ولديب، مرجع سابق الذكر، ص ص 15، 16 .

عصر التكنولوجيا، في عصر محاربة الأمية الإلكترونية رئيسا أو عضوا في المجالس المحلية المنتخبة أميا، تحت ذريعة حماية الديمقراطية، إلا أن هذا الأمر يضر بالديمقراطية أكثر مما ينفعها، لذلك وجب علينا إن أردنا تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية أن نعطي للعلم مكانته ولأصحاب الشهادات العلمية دورهم في هذا المجال.

- ترسيخ القيم والعادات والتقاليد التي تخدم المشاركة كالتركيز على التعاليم الدينية التي تحث على التعاون والتضامن وإتقان العمل، وخلق دافع ذاتي للمشاركة التلقائية من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية للأفراد المشاركين، بالإضافة إلى تدريب الأفراد أكثر وتعليمهم على الممارسة الديمقراطية لحقوقهم وواجباتهم من خلال التأكيد على مبدأ العدالة وسيادة القانون والمساواة لزيادة الثقة فكلما ازدادت الثقة ازدادت المبادرة.[1]

- حسن اختيار الممثلين المحليين الأكثر كفاءة ومعرفة بالانشغالات الحقيقية للمواطنين، وبالمشكلات التي يواجهونها من أجل البحث عن حلول عملية لها.[2]وهذا يحتاج إلى نشر ثقافة المسؤولية ومحاربة كل أشكال الجهوية والعشائرية والمصالح الشخصية في عملية انتخاب أعضاء المجالس المحلية.

- ضرورة إثراء قانون البلدية 11-10 وتفعيله بما يؤدي إلى وضع آليات فعالة تسمح بمشاركة حقيقية للمواطن في اتخاذ القرار المحلي، مع الاعتماد على التكنولوجيا في التواصل معه واستشارته في بعض المشاريع التنموية، وهذا يتطلب التوجه نحو الإدارة المحلية الالكترونية.

- إعطاء المواطن المحلي حقه في الحصول على المعلومة وفي كشف الواقع التنموي المحلي في مختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية.

- عقد اجتماعات بين المجالس المحلية المنتخبة والمواطنين من أجل الاستماع لانشغالاتهم واقتراحاتهم فيما يتعلق بتفعيل التنمية المحلية.

- استعانة مختلف البلديات بالكفاءات العلمية المحلية وإعطائها دورا أكبر في المبادرة باقتراح مشاريع تنموية بإمكانها خلق الثروة على المستوى المحلي.

خاتمة:

في ظل الأزمة المالية التي تعرفها الجزائر في السنوات الأخيرة جراء انخفاض أسعار النفط أصبحت مسألة مشاركة المواطن الجزائري في تدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية ضرورة حتمية، وهذا يحتاج إلى العمل على التقليل من مختلف العراقيل التي ساهمت في عزوفه سابقا وأدت إلى فشل العديد من المشاريع والمبادرات الحكومية الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية ، إضافة إلى توفير جملة من الآليات الفعلية الكفيلة بجعله جوهر العملية التنموية، ذلك أنه لا يمكن الوصول إلى تنمية محلية حقيقية دون مشاركة المواطن المحلي باعتباره أداة التنمية وغايتها الأساسية.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- ولديب محمد سيدي ، الدولة وإشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،2011.

2- برو فيليب ، علم الاجتماع السياسي، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، .1998

3- زايد الطبيب مولود ، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.

ب- الجرائد الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في رجب عام

[1]- محمد خشمون، مرجع سابق الذكر، ص ص 126، 127.

[2]- سليماني السعيد،" **المرجع السابق الذكر**، ص 9.

1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العدل، قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ط 1، 2006.

ج- التقارير:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، (مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، 2013.

د- المجلات والدوريات العلمية:

1- عبد الرحمان محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثالث عشر، 2013.

2- غربي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية،الصادرة عن المركز الجامعي يحي فارس - المدية، العدد الرابع، أكتوبر 2010.

4- نعيمي مليكة، بوحزام نوال، "القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي: دراسة ميدانية على تمثلات شباب مدينة معسكر."، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الصادرة عن جامعة الوادي، العدد السادس، أفريل 2014.

5- حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي- الجزائر نموذجا"، مجلة المفكر، الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2012.

هـ- الأطروحات الجامعية:

1- محمد خشمون، مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على المجالس بلديات ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

و- الملتقيات العلمية:

1- سليماني السعيد،" الخدمة العمومية المحلية بين النص والواقع"،أشغال اليوم الدراسي حول الخدمة العمومية: واقع وافاق، المنعقد في جامعة جيجل، 2015.

2- شايب محمد الأمين،" التواصل الأسري ودوره في تنمية وترسيخ قيم المواطنة"، الملتقى الوطني الثاني حول: الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، المنعقد في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 9، 10 أفريل 2013.

3- بن مرزوق عنترة ، "نحو بناء مقاربة إصلاحية لتفعيل دور الإدارة المحلية في الجزائر"، ندوة علمية موسومة بالتشاركية بين الوحدات المحلية ورهان التنمية المحلية بين الواقع والمنشود، المنعقد في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يوم 6 ماي 2014.